

مسائل في تخریج الفروع الى الأصول-61 لمعالی الشیخ أ.د سعد

بن ناصر الشثیری

سعد الشثیری

الحمد لله رب العالمين الصلاة والسلام على افضل الانبياء والمرسلين اما بعد فارحب بكم في درس جديد تناولوا فيه ارتباط الفروع بالاصول حيث ان كثيرا من التخریجات التي يسیر عليها بعض من ينتمي الى الفقه - [00:00:35](#)

تكون معيبة مخلوطة وفيها كثير من اللبس والتدخل ومن ثم فنحن نحتاج الى تصحیح المنهج الذي يثار عليه فيما يتعلق تخریج الفروع على الاصول ليكون ذلك من اسباب الدقة في الاجتہاد - [00:01:03](#)

صحتي في النتیجة والظبط في الاجتہادات بحيث لا يكون بينها تضارب ولا تظاد ولا تقابل والناظر في ربط الفروع بالقواعد الاصولية يجد ان من يقوم بهذا الرابط لا يخلو من اربعة احوال - [00:01:28](#)

الاول من يقتصر في ربط قواعده الاصولية بالفروع الفقهية التي تذكر في كتب الاصول حيث ان عددا من كتب الاصول اعنت بالتفريع وذكر المسائل الفقهية المترتبة على القواعد الفقهية فيأتي من يأتي ويقوم تخریج تلك الفروع على قواعدها الاصولية - [00:01:55](#)

وهذه الطريقة فيها تدريب على تطبيق القواعد الاصولية على الفروع الفقهية وهناك من يزيد في هذا وينتهي منهجا ثانياً بان يذكر الفروع الفقهية التي نص عليها الفقهاء في كتب الفقه - [00:02:27](#)

ونصوا على انها مبنية على القواعد الاصولية فيشير الى البحث الاصولي ثم بعد ذلك يبني عليه الفروع الفقهية التي فرعها الفقهاء على ذلك الاصول وهناك من يصل الى مرتبة ثالثة احسن من المرتبتين السابقتين - [00:02:52](#)

يكون بقدرة الانسان على تخریج آآ المسائل الفقهية المذكورة في كتب الفقه على القواعد طولیة وان لم يكن الفقهاء قد بینوا رجوع تلك الفروع الفقهية لتلك القواعد الاصولية واما الطريقة الرابعة التي - [00:03:21](#)

لا نجد لها الا امثلة يسيرة على مستوى العالم فهي بمثابة الكبريت الاحمر اهلا وهي تخریج الفروع الفقهية النازلة على القواعد الاصولية المقررة عند علماء الشريعة وهذا في الناس من النواادر - [00:03:49](#)

ولذلك فان الدارسين للنوازل الفقهية نجد انهم على خمسة اصناف المراد بالنوازل الفقهية المسائل الجديدة التي حدثت في زمن الفقيه ولم تكن معروفة سابقا. بحيث تحتاج الى اجتہاد فقهی ليستخرج - [00:04:15](#)

حكم الله جل وعلا فيها وهذه النوازل الفقهية الناس فيها على خمسة طرائق الطريقة الاولى اهل الاجتہاد المطلق وهم الذين ينظرون في النصوص ويطبقون عليها قواعد الاصول. وبالتالي يستخرجون منها احكام رب العزة والجلال في تلك - [00:04:40](#)

آآ النازلة ومن امثلة هذا ما لو نزل الناس نازلة متعلقة مشاربهم فيأتي من يأتي استدل بآیة قرآنیة على آآ طریقة قاعدة اصولیة مقررة عند علماء الشريعة ليبيین ان ان ذلك مما يسیر على مقتضی ما ورد في كتاب الله جل وعلا - [00:05:09](#)

ومن امثلة هذا ما لو جاءنا مفت فنظر في مسألة رکوب السيارات وحكم ذلك في الشريعة. ثم اخذ حکمها من قوله تعالى والخیل والبغال والحمیر رکبوها وزینة ویخلق ما لا تعلمون حيث ذکر الله جل وعلا انه سیخلق مركوبات - [00:05:40](#)

لم يكن يعلمها اهل الزمان الاول فيستدل بهذا الامتنان على ان رکوب هذه المركوبات المباح اذ من القواعد الشرعیة المقررة ان امتنان الله على العباد بنعمة من النعم يدل على اباحتها - [00:06:07](#)

وهناك من يدرس النوازل الفقهية بناء على مقاصد الشريعة العامة فان للشريعة مقاصد عامة قد جاءت بها. ومن امثلة تلك المقاصد ان الشريعة جاءت لاخراج الناس عن الهوى الى عبودية الله جل وعلا. ومن مقاصدتها ان تكون العبادة مقصورة على ما - [00:06:30](#) ورد في الشرع ومن مقاصدتها اختصاص العبادة بالله جل وعلا. ومن مقاصدتها اباحة ما يتحقق والمصالح ومنع ما يؤدي الى المفاسد فيقول القائل بان من مقاصد الشريعة تحقيق صالح العباد ورفع الحرج عنهم - [00:07:00](#) وبالتالي فان استعمال هذه المركوبات مما يتتوافق مع ذلك المقصد وبناء المسائل على مقاصد الشريعة لابد ان يكون منظيضا بالظوابط الشرعية بحيث يتحقق القائم من كون ذلك الامر الذي ادعى انه من مقاصد الشريعة انه كذلك وليس مما - [00:07:24](#) آآلن فيه بعطف الناس انه من مقاصدتها ولم يكن الامر كذلك فان بعض الناس قد يعتقد ان بعض المعانى من مقاصد الشريعة ويكون الامر بضد ذلك وفي مرات قد يكون - [00:07:52](#)

الامر او المعنى من مقاصد الشريعة لكن له شرط لا بد من مراعاتها. فمثلا نجد ان بعض الناس يقول بان المساواة من مقصد الشريعة وهذا كلام خاطئ لان المساواة بين الناس مع تفاوت اعمالهم - [00:08:12](#) وتفاوت قدرهم لا يعد من ضده. ولذا كان من مقاصد الشريعة العدل اه المساواة وهكذا نجد ان من مقاصد الشريعة اعطاء الناس حرياتهم في اعمالهم وتصرفاتهم. لكن هذه - [00:08:32](#)

لكن هذا المقصد مربوط بعدد من الشروط. فمن جاء واستعمله لاستخراج حكم نازلة ولم يراعي الشروط التي تتعلق بذلك المقصد فانه حينئذ لن يوافق حكم الله جل وعلا وانما حكما مخالف الشريعة - [00:08:54](#) والقسم الثالث من اقسام من يدرس النوازل او لئل الذين يستخرجون احكام النوازل من القواعد التي يقررها اهل العلم فيعيدون هذه النوازل الى تلك القواعد من امثلة ذلك ان من قواعد الفقه عند اكثرب علماء الشريعة ان كل ما جاز رهنه كلما جاز - [00:09:18](#) بيعه جاز رهنه. فيأتي فقيه ويقول عن مسألة نازلة بانها مما يجوز بيعه فجاز رهنه كما لو جاءنا مثلا في الجوال والا غيره من الادوات الجديدة فانه يقول انه لما جاز بيعه جاز رهنه لان هذه من القواعد المذهبية التي سارعوا اليها علماء - [00:09:49](#) مذهبى وهذا التخريج آآل فيه ظلع من جهة وفيه قوة من جهة اخرى. والظلع والقوة فيه يعودان الى ذات القاعدة التي خرج عليها ومن طرائق التخريج ايضا في النوازل الجديدة القياس على ما ورد عن الائمة - [00:10:19](#)

السابقين فان العلماء قد اعتنوا بمذاهب عدد من علماء الشريعة المتقدمين فحررروا اقوالهم وذكروا ما الروايات الواردة عنهم وبينوا حقيقة مذاهبهم فكان مما استقر عند علماء الشريعة مذاهب او لئل الائمة. ففيأتي فيقرر مذهب الامام من جهة ثم بعد ذلك - [00:10:46](#)

كيقوم بتخريج النوازل الجديدة عليه وهذه الطريقة قد آآل سارع عليها من يسمون باصحاب التخريج من فقهاء الشريعة وهذه الطريقة هي مبنية على شيئين صحة اجتهاد الامام السابق واندراج الفرع الجديد في تلك القاعدة الواردة عن ذلك الامام - [00:11:17](#) واقوال الائمة ومذاهبهم قد اعتنى علماء الشريعة بتحريرها هناك طريقة اخرى من طرائق التخريج الا وهي قياس النوازل الجديدة على الفروع الفقهية الواردة عن الائمة المتقدمين. فاننا نجد ان العلماء المتقدمين قد اجتهدوا في العديد من اه - [00:11:50](#) اه المسائل الشرعية الفقهية التي يحتاج اليها الناس. وبالتالي فان مذهب ذلك الامام قد يأتي بعض اتباعه فيقيس عليه المسائل الجديدة النازلة فيقول في مذهبنا الحكم كذا وبالتالي فان ذلك الحكم يشمل هذا الفرع الفقهي الجديد - [00:12:18](#) ويحضرني في هذا الباب ان بعض الفقهاء المعاصرین لما عرضت عليهم مسألة حمل اثابيب الالكسجين التي يحتاج اليها في اثناء لا ذكرها ان بعض الائمة المتقدمين قد افتقوا في مسألة آآل القرية المنفوخة هو والتي يحملها - [00:12:46](#) المصلي هل تؤثر على صلاته او لا تؤثر على الصلاة؟ فهذا تخريج فقهي لنازلة وردت على الناس مسألة ورد عن الائمة المتقدمين البحث والقول فيها ويعرظ لي في هذا في مسألة بيع الخيارات التي استجدت في حياة الناس في كثير من - [00:13:13](#) اسوق العالمية فان هذه المعاملة قد حاول بعض اهل العلم ان يخرجها على مسألة بيع العربون التي آآل يذكرها علماء الشريعة ويبينون ما فيها من الخلاف فهذا تخريج لمسألة نازلة على فرع فقهي - [00:13:48](#)

عن امام من الائمة ولذا ينبغي بنا ان نبحث في طرائق اثبات مذهب الامام فان نسبة ما ينسب من القول للامام لم يأت امرا اعتباطيا وانما له طرائق محددة واساليب معلومة عند علماء الشريعة. ولذا كان من الطرائق التي - 00:14:10

اه يسار عليها فيما يتعلق بهذا الباب اه طرائق تحرير مذاهب الائمة فان ما ينسب الى الامام من مقالة وحكم وآفقة ليست من الامور التي تأتي اعتباطا. وانما لها طرائق آآ متعددة. وبالتالي - 00:14:40

فان الانسان متى اراد ان يثبت مذهب الامام فعليه حينئذ ان يقوم آآ انتهاج طريقة من طرائق آآ تحرير مذاهب الائمة والعمل آآ بها وفقهاء المذاهب يذكرون عددا من الطرائق التي يبنون عليها تخرير واو - 00:15:09

بات اقوالي الائمة فمن ذلك اه اولا نص الامام فان الامام اذا نص على حكم في مسألة معينة فاننا نثبت له ما نقل عنه بالنص وهذا اه اه اشكال في اعتباره من الطرائق الصحيحة للاثبات مذاهب الائمة فهذا - 00:15:42

وهذه فتواه وبالتالي نتحقق من انتساب ذلك القول لذلك الامام وهكذا من الطرائق ان يكون الامام قد تكلم عن المسألة طريق الظاهر فان اه اللفظ العربي كما يدل على معانيه بطريق النص قد يدل على معانيه بطريق اه الظاهر - 00:16:10

ومن ثم يثبت مذهب الامام من خلال ما ورد عنه من الظواهر ويدخل في هذا ما لو تكلم الامام بالامر او بالتهي او بالعموم او نحو ذلك من اه الطرائق - 00:16:39

ظاهرة في فهم الالفاظ العربية ومن الطرائق التي يثبت بها مذهب الامام مفهوم كلام الامام. وانت تعلمون ان اللفظ العربي اه ينقسم مدلوله الى قسمين منطوق ويشمل اللفظ الصريح ويشمل الظاهر وهناك اه نوع - 00:16:56

اخر هو آآ ما يفهم بطريق المفهوم سواء كان بطريق الاقتضاء او طريق التنبيه الذي هو مفهوم الموافقة او بطريق دليل الخطاب الذي هو مفهوم المخالفة او اه بطريق دالة اه الانتظاء - 00:17:23

او بطريق دالة الاشارة او بطريق دالة الایماء. وهذه كلها طرائق ممدة فيها اللغة العربية هناك طريق اخر متعلق اه هناك طريق اخر متعلق طريق معنى النص الا وهو القياس على كلام الامام - 00:17:50

وهذا له ثلاثة انواع النوع الاول ان يكون الامام قد نص على علة الحكم فحينئذ نثبت ذلك الحكم في كل محل وجد فيه ذلك المعنى والثاني ان ينص الامام على الحكم بدون ان يذكر - 00:18:19

العلة والوصف الذي بنى عليه حكمه فيأتي الممجهد ويقرر العلة التي لاحظها الامام في اجتهاده ثم يقوم بالقياس عليها وهكذا من الطرائق في هذا اه اه آآ ان الفقيه اذا - 00:18:42

نص على حكم في مسألة ولم يذكر علتها ولم يظهر لنا التعليل فحينئذ لا يجوز لنا ان نقوم بالقياس على قوله لانه لم يرتهي ذلك التعليل فهذه طرائق من طرائق اثبات مذاهب الائمة - 00:19:07

وقد اعني علماء الشريعة بذكر آآ آآ مذاهب الائمة من خلال آآ الوسائل السابقة اما بنص الامام او بمفهومك او نحو ذلك. كذلك من الطرائق التي نثبت بها مذاهب الائمة - 00:19:31

ان يكون هناك فعل من الامام وبالتالي فاننا نقوم بالقياس عليه وهذا هذا المعنى وهو اثبات مذهب الامام بالفعل الذي اه فعله من الخلاف بين الائمة فان اه حجية السنة الفعلية بينها وبين مسألة اه اثبات مذهب الامام من فعله نوع تماثل من جهة وقت - 00:19:55

ائتلاف من جهة اخرى. فمن لاحظ جوانب التمايز قال باثبات مذهب الامام بناء على اه الافعال الواردة عنه ومن لاحظ جوانب الاختلاف قال بان مذهب الامام لا يصح اثباته بناء على ما - 00:20:30

روي عنه من اه فعله وعلى كل فهذه طرائق للاثبات مذاهب الائمة التي يمكننا بعد ذلك ان نقوم بالتخريب يجي عليها ويلاحظ هنا انه في مرات في تخرير اه الفروع على الاصول الواردة عن امام من الائمة - 00:20:50

ان الفقهاء الذين يخرجون آآ الفروع الفقهية على ما ورد عن ائمتهما على انواع النوع الاول من يلاحظ قاعدة الامام وان لم يلاحظ الفروع الواردة عنه فيقول لو ان الامام اطلع على كذا لقال بهذا بناء على قواعده. واضرب لكم مثلا - 00:21:16

من المسائل التي اشتهرت مسألة انتقاد آآ الوضوء باكل لحمي الجوز ان الامام الشافعي اثر عنه بأنه قال لا ينتقض الوضوء بذلك

فجاء بعض اصحابه وقال ان من مقتضى مذهب الامام الشافعى ان يقول بانتقاض الوضوء - [00:21:47](#)

ذلك لانه قد قال اذا صح الحديث فهو مذهبى هكذا قال الامام الشافعى يقول هذه المسألة صحة في هالحديث وبالتالي على قواعد المذهب ان الامام يقول بانتقاض الوضوء بناء على اكل لحم الجزر. كما قال بذلك الامام - [00:22:13](#)

النبوى وعدد من ائمة اهل العلم ومن القواعد في هذا انه في مرات قد آآ يخالف في القاعدة الفقهية التي يتبعها المذهب. ومع ذلك يوافقه في الاصول الذي سندوا عليه - [00:22:39](#)

ومن امثلة ذلك ما ذكرناه سابقا من اه الاختلاف في عدد من القواعد مثلا اه النظر في آآ الترجيح بواسطه اه القرعة فان هذا مما وقع الاختلاف فيه بين اه العلماء - [00:23:04](#)

فحينئذ عندما يأتينا فقيه ويقول بان امامي لم يقل بالترجح بذلك لكن من مقتضى مذهبه ان يقول بالترجح بذلك لورود الاحاديث الصحيحة في هذا الباب. ويستدل مثلا قصة يوت في قوله فساهم فكان من المدحدين. وبقصة مريم عليها السلام لما قال تعالى وما كنت - [00:23:24](#)

ده لديهم اذ يلقون اقلامهم ايهم يكفل مريم وما كنت لديهم اذ يختصمون وهكذا في قول النبي صلى الله عليه وسلم لو يعلم الناس ما في النداء والصف الاول ثم لم يجدوا الا ان يستهموا عليه لفعلوا. وهكذا - [00:23:55](#)

فيما ورد ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اراد سفرا اقرع بين نسائه في حوادث كثيرة في هذا آآ اه المنطلق كلها تؤيد ان القرعة يعمل بها عند التساوي بين المتماثلات او المتقابلات - [00:24:18](#)

فالملصود انه اذا ورد على الناس نوازل جديدة يحصل النزاع فيها وآآ تكون الفرص متساوية فحين اذ يشرع الدخول في هذا الباب. هذا باب قياسي مثل الاختلاف في عدد من امور الحياة في زماننا الحاضر - [00:24:42](#)

هكذا من الامور التي ينبه عليها في هذا الباب انه في عدد من المرات قد يكون هناك اختلاف في القاعدة الفقهية. وبالتالي يصح ارجاع الفرع الفقهي للقاعدة مع وجود الاختلاف في حكم ذلك الفرع للاختلاف في القاعدة او في - [00:25:08](#)

طريقتي الادراج فهذا شيء مما يتعلق تحرير الفروع على الاصول مما يتعلق بتعامل اه الفقه وها الذين يسيرون على مقتضى ما قرر عن ائمتهما بارك الله فيكم ووفقكم الله لكل خير وجعلني الله واياكم من الهداء المهدى. كما نسأل الله سبحانه ان يصلح احوال - [00:25:34](#)

لنا جميعا وان يوقفنا لهداه وان يجعل عملنا في رضاه كما نسأل الله جل وعلا ان يغفر الذنوب وان يرفع هذا والله اعلم وصلى الله على نبينا محمد وعلى الله وصحبه اجمعين - [00:26:05](#)

الاسبوع القادم لا يوجد عندنا درس وبعدين الاسبوع بعد القادم في سؤال ولا اشكال فبارك الله فيكم - [00:26:27](#)